SIATS Journals

Journal of Islamic Studies and Thought for Specialized Researches
(JISTSR)

jistsr.siats.co.uk \ Email: jistsr@siats.co.uk

WhatsApp: 0060178330229



مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية
المجلد 6، العدد 2، أبريل 2020م
e-ISSN: 2289-9065

IMAM AL-TABARI'S METHOD OF MENTIONING QIRAAT SHADZAH IN HIS INTERPRETATION

منهج الإمام الطبري في إيراد القراءات الشاذة في تفسيره

المكي رمضان أحمد الوحيشي
almkirm@gmail.com
د. نور حافظي بن يوسف
nhafizi@unisza.edu.my
د. محمد فتحي محمد عبد الجليل
mfathy@unisza.edu.my
أ. أيوب رمضان أحمد الوحيشي
ayoubalwaheshy@gmail.com
جامعة السلطان زين العابدين
(FKI) كلية الدراسات الإسلامية المعاصرة (UniSZA)

1441 /2020

ARTICLE INFO

Article history:
Received 22/11/2019
Received in revised form 1\12/2019
Accepted 30/2/2020
Available online 15/4/2020
Keywords: ***Al-Tabari, Ibn Jarir, Al-Shadhah, Minhaj, Erad***

ABSTRACT

This research presents a statement of the formulas used by Altabari where he had expressed in his choice of reading, his criticism and also his correction of some of the readings and not all. He sometimes uses the phrase " I cannot read it" or was marveled at some of the correct readings and his response to them, and other formulas that he used to express his choice for some readings over other readings. This study also showed the types mentioned by Ibn Jarir in his Tafsir (interpretations). We find out that he was not limited to one type of readings but also listed many types including Almaqboul (acceptable) and Almashhour (famous) and many others. Ibn Jarir relied on the criteria that he used in his readings. Ibn Jarir had agreed on certain placements in his readings with other scholars and readers and he mentioned his reason for agreeing. But disagreed with readers in other placements. He also mentioned his reason for his disagreement with readers as well as his argument on that. Ibn Jarir explained at the beginning of his Tafsir (interpretations) that reading is Sunnah and if proven cannot be returned to its Sunnah. Al Tabari did not adhere to what he had committed himself to what he mentioned in his Tafsir, and he may respond to some recurring readings on the pretext of disagreeing with scholars of Tafsir. Or when he reads solo from the rest of readers about the argument. His reading is often based on the pretext that the argument has more than three readers. He may have corrected abnormal readings and made it permissible on the pretext of its correctness in Arabic without considering its validity of its origin and approval to write The Ottoman Quran. And the result is that Ibn Jarir did not adhere to the method he mentioned in his Tafsir. And that is probably due to the involvement of Altabari and his skill in this domain, there is no need to elaborate nor fully adjust his method, as well as because



he lived in a time full of scientists and readers interested in this great science which does not need clarification more than mentioned because it is known to them.

ملخص البحث

يعرض هذا البحث بيان الصيغ التي استخدمها الطبري وعبّر عنها في اختياره للقراءة، وانتقاده لها وتصويبه لبعض القراءات دون الأخرى، وأحيانًا يستخدم قوله لا أستجيز القراءة بها، أو تعجّبه من بعض القراءات الصحيحة ورده لها، وغيرها من الصيغ التي كان يعبّر بها عن اختياره لبعض القراءات دون الأخرى، ثم بيّنت هذه الدراسة الأنواع التي أوردها ابن جرير في تفسيره، فنجد أنه لم يقتصر على نوع واحد من القراءات الصحيح أو غيره، بل إنه أورد الكثير من الأنواع الصحيح منها والمقبول والمردود والمشهور وغيرها، وكان ابن جرير قد اعتمد على بعض المعايير التي استخدمها في إيراده للقراءات، فقد وافق القراء في بعض المواضع في اختياراته مع ذكره لسبب موافقته للقراء، وخالف القراء في بعض المواضع في اختياراته، وأيضًا يذكر سبب مخالفته للقراء مع ذكر الحجة على ذلك، فبيّن ابن جرير في بداية تفسيره أن القراءة سنة إذا ثبتت لا يجوز ردّها لسنّيّتها، فلم يلتزم الطبري بما ألزم نفسه بما ذكره في تفسيره، وربما يرد بعض القراءات المتواترة بحجة عدم موافقتها لأهل التأويل، أو عندما ينفرد قارئًا من القراء عن الحجة يرد قراءته في أغلب الأحيان بحجة أن الحجة عنده أكثر من ثلاثة قراء، وربما صوّب قراءةً شاذة وجوّزها؛ بحجة صوابها في العربية؛ دون أن ينظر في صحة سندها وموافقتها لرسم المصحف العثماني، والحاصل أن ابن جرير لم يتمسّك بالمنهج الذي ذكره في تفسيره، وذلك ربما راجعٌ إلى ضلوع الطبري وبراعته في هذا الفن، فلا يُحتاج إلى تفصيل ولا ضبط تام لمنهجه، وكذلك لأنه عاش في زمن مليء بالعلماء والقراء والمهتمين بهذا العلم الجليل، مما لا يلزم إيضاحٌ أكثر مما ذكره؛ لأنه معلوم عندهم.



الكلمات المفتاحية: الطبري، ابن جرير، الشاذة، منهج، إيراد.

المبحث الأول: التعريف بعلم القراءات

المطلب الأول: مفهوم القراءات

أولا: تعريف القراءات لغة

القراءات جمع قراءة، وهي في اللغة مصدر سماعي لقرأ[1]، وقرأت الشيء قرآنًا أي: جمعتُه وضممتُ بعضه إلى بعض، وقرأت الكتاب قراءةً وقرآنًا، ومنه سمِّي القرآن، وأقرأه القرآن فهو مُقْرِئٌ، وجمع القارئ قرأةً، مثاله: كافر وكفره، والقراء: الرجل المتنسِّك، وقد تَقَرَّأَ، أي تنسَّكَ، والجمع القُرَّاؤون[2].

ثانيا: تعريف القراءات اصطلاحًا

ذكر العلماء والقراء تعاريف متعدّدة للقراءات، بعضها قريبٌ من بعض، وبعضها متداخلٌ في بعض، أبرز هذه التعاريف:

1- تعريف الإمام الزرقاني رحمه الله: عرّفها الإمام الزرقاني بأنها عبارةٌ عن مذهبٍ يذهب إليه إمامٌ من أئمة القرّاء مخالفًا به غيرَه في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها[3].

2- تعريف أبو حيان الأندلسي: عرّفها أبو حيان بقوله: "وقولنا يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن هذا هو علم القراءات"[4].



3- تعريف ابن الجزري: عرفها بقوله: القراءات هي علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة[5].

4- تعريف عبد الفتاح القاضي: عرفها بأنها: عبارةٌ عن علم يُعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقًا واختلافًا مع عزو كلّ وجه لناقله[6].

بعد ذكر ما تقدم من تعاريف مختلفة للقراءات، فإن الباحثين مالوا إلى تعريف ابن الجزري رحمه الله، وذلك لأنه جامع شامل، من حيث أنه جمع فيه من المعاني ما تغني عن غيره، ولأن الإمام ابن الجزري يعتبر أحد أقطاب هذا العلم وأئمة هذا الفن وخاتمة المحققين فيه، وعلى هذا التعريف اعتمد كثير من العلماء الذين خلفوا ابن الجزري رحمه الله.

- **تعريف القراءات المتواترة**

لغة: مادة وتر تدور حول واترها مواترة والخبر المتواتر: أن يحدثه واحدٌ عن واحد، وكذلك خبر الواحد مثل المتواتر، والمواترة: المتابعة، ومواترة الصوم: أن يصوم يومًا ويفطر يومًا أو يومين، ويأتي به وترًا؛ ولا يُراد به المواصلة؛ لأن أصله من الوتر، وكذلك واترت الكتب، فتواترت أي جاءت بعضها في إثر بعض وترًا وترًا من غير أن تنقطع[7].

اصطلاحًا: كل قراءة وافقت العربية مطلقا، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرا وتواتر نقلها، هذه القراءة المتواترة المقطوع بها، وهي كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا، وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحلُّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أو عن العشرة.

وتُعرف بأنها القراءة التي روتها الكافة عن الكافة في كل طبقة من طبقات السند[8].



وتُعرف أيضًا بأنها القراءة التي صح سندها، ووافقت خط المصحف، ووافقت العربية ولو بوجه، وبهذا هي قراءة صحيحة لا يجوز ردها.

المطلب الثاني: أنواع القراءات

القراءات أقسام؛ منها قراءات مقبولة وصحيحة، ومنها قراءات شاذة، ولكل منهما أنواع وتفريعات:

النوع الأول: القراءات الصحيحة

تنقسم القراءات الصحيحة بدورها إلى نوعين:

أ- **القراءات المتواترة:**

وهي كل قراءة وافقت العربية مطلقًا ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرًا وتواتر نقلها، فإن توافرت فيها هاته الشروط فيطلق عليها قراءةٌ متواترةٌ مقطوعٌ بقرآنيتها[9]، وتُعرف أيضًا بأنها ما ثبتتْ قراءتها عن النبي صلّى الله عليه وسلم واستفاض نقلها، وأحسن ما قيل من تعاريف للقراءة المتواترة ما ذكره إمام القراء وحجتهم في عصره الإمام ابن الجزري، حيث قال: "كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه منها، ووافقت رسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا وصحّ سندها، فهي قراءة صحيحة لا يجوز ردّها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل القرآن بها، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت هذه القراءة عن الأئمة السبعة القراء، أم عن الثلاثة المكملين للعشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة؛ كانت القراءة ضعيفة أو شاذة أو باطلة، بصرف النظر عن أن تكون هذه القراءة عن القرّاء السبعة أم عن غيرهم ممن هم أكبر منهم، هذا هو القول الصحيح عند أئمة التحقيق والتدقيق من



السلف والخلف، وقد صرح بذلك الإمام الداني ومكي بن أبي طالب والمهدوي وأبو شامة ومن وافقهم من الأئمة، وهذا هو مذهب أهل السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه"[10].

ب- **القراءة المشهورة:**

وهي التي صح سندها ولم يبلغ درجة المتواتر، ووافقت العربية والرسم وكانت مشهورةً عند القراء، وهذا النوع جائزٌ لم يعدّوه أهل الاختصاص من الغلط ولا من الشاذّ، ويُقرأ به، ومثاله: ما اختلفت الطرق في نقله عن الأئمة السبعة، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض، والأمثلة على ذلك كثيرة في فرش الحروف المدوّن في كتب القراءات، ومن أشهر ما صُنّف في ذلك: كتاب التيسير للإمام أبي عمرو الداني، وقصيدة الشاطبية المسماة بحرز الأماني، ونظم الدّرة للإمام ابن الجزري، والنشر في القراءات العشر، وتقريب النشر أيضا وكلاهما للإمام ابن الجزري أيضًا رحمه الله تعالى[11]، وأيضًا هي كل قراءة صحّ سندها ولم تبلغ حد التواتر، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا، ووافقت العربية ولو بوجه، واشتهرت بالقبول عند علماء القراءات والضبط، وقد تلقتها الأمة وعلماؤها بالقبول وحكمها حكم المتواترة[12]. وقصده رحمه الله بأن استفاضة القراءة صحيحةَ السند والتي تلقاها الأئمة بالقبول؛ تقوم مقام التواتر في القطع بقرآنيتها؛ وذلك في إشارة إلى أن المقصود هو حصول القطع بقرآنية القراءة؛ إما بتواتر سندها وإما بالدلالة على قرينة تفيد ما يفيد التواتر، والله أعلم.

النوع الثاني: القراءات الشاذة

قبل البدء في ذكر أنواع القراءات الشاذة يجب التعريف بالقراءات الشاذة أولا، فعرفها العلماء لغة **بأنها**: من مادة شذّذ، شذ عنه، يشذّ ويشذّ شذوذًا، أي: انفرد عن الجمهور، فهو شاذ، وأشذه غيره، وشذاذ الناس: الذين يكونون في القوم



وليسوا من قبائلهم، وشَذَّ يشذّ شذًّا وشذوذًا إِذا تفرّق، وشذذته أَنا وأشذذْته[13]، وشذّ يشذّ، بالضم، تعني الشذوذ والندرة[14].

اصطلاحًا: عُرّفت القراءات الشاذة بتعاريفَ عدة، منها ما يلي:

أ- القراءة الشاذة ما نُقل قرآنًا من غير تواتر، واستفاضةٍ متلقـاةٍ بالقبول من الأمة[15].

ب- قال أبو عبيد القاسم في كتابه فضائل القرآن: والمقصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة وتبيين معانيها، كقراءة عائشة وحفصة رضي الله عنهما: [والصلاة الوسطى صلاة العصر]، وقراءة ابن مسعود رضي الله عنه: [فاقطعوا أيمانهما]، وقراءة جابر: [فإن الله من بعد إكراههن لهن غفور رحيم]، ثم قال: هذه الحروف وما شاكلها صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يُروى مثل هذا عن التابعين في التفسير فيُستحسن؛ فكيف إذا رُوي عن كبار الصحابة رضي الله عنهم[16].

ت- القراءة الشاذة هي القراءة التي تُروى آحـادًا، وتخالف خط المصحف العثماني، والقراءة الشاذة لا تعني ضعف السند، فقد تكون صحيحة السند وموافقة للغة العربية، ولكنها لم تثبت بطريق التواتر[17].

ث- القراءة الشاذة هي التي نقلت عن علماء القراءة الأوائل من الصحابة والتابعين لكنها مخالفة لخط المصاحف العثمانية، فقد كان المسلمون يقرءون القرآن قبل نسخ المصاحف في خلافة عثمان، رضي الله عنه، على وجوه من النطق، وكان بعض تلك الوجوه يخالف خط المصحف، ثم ترك الناس، كل قراءة خارجة عن الخط بعد نسخ المصاحف وإرسالها إلى الأمصار الإسلامية، وقرؤوا بالوجوه التي يحتملها الخط من القراءات التي قرأ بها الصحابة، رضي الله عنهم.



ج- سمّيت القراءات المخالفة لرسم المصحف بالقراءات الشاذة؛ لأنها جاءت مخالفةً لما أجمعت عليه الأمة من نصّ القرآن الكريم الذي نُقل بالتواتر، يقول السخاوي: والشاذّ مأخوذٌ من قولهم شذّ الرجل يشذّ شذوذًا، إذا انفرد عن القوم، والذي لم يزل عليه الأئمة الكبار القدوة في جميع الأمصار من الفقهاء والمحدّثين وأئمة العربية توقير القرآن واجتناب الشاذ واتباع القراءة المشهورة ولزوم الطرق المعروفة.

ح- القراءة الشاذة هي كلّ قراءة لم تتوفر فيها شروط القراءة الصحيحة، والتي اعتمدها علماء القراءات في الحكم على القراءة الصحيحة، وهذا الاطلاق للمصطلح الشذوذ منذ القدم، فكان الأصل فيه اطلاق الشذوذ على ما خالف خط المصحف، واستوفى باقي الشروط، ويطلق هذا المصطلح على القراءة التي استوفت الشروط؛ إلا أن سندها ضعيف "شاذة"، أما إذا لم يكن للقراءة سند فإنها تكون رواية موضوعة مكذوبة مُختلقة، يُكفّر متعمّدها؛ حتى لو وافق بذلك المعنى ورسم المصحف.

خ- يُراد بمصطلح القراءات الشاذة هي تلك القراءات التي لم تبلغ درجة الصحة في ثبوتها[18].

د- سُمِّيت القراءات شاذةً؛ لعدم استفاضتها في النقل، وربما تكون فصيحة في اللفظ، وقوية المعنى؛ إلا أنها لم تُنقل مستفيضةً، فأُطلق عليها بأنها شاذة[19].

ذ- القراءة الشاذة هي ما نقله أو نقلها غير ثقة، أو نقلها ثقة ولا وجه له في العربية[20].

ر- القراءات الشاذة هي القراءة التي خرجت عن أركان القراءة المتواترة التي وضعها العلماء واتفقوا عليها، ومصطلح الشذوذ عند القراء مصطلح خاص، يُقصد به كل ما خرج من أوجه القراءات عن أركان القراءة المتواترة، وما يلحق بهما من القراءات الصحيحة، فيدخل في القراءات الشاذة؛ القراءات الضعيفة وغيرها من القراءات التي اختل فيها ركن من أركان القراءة.



ز- القراءات الشاذة هي مما لا تصحّ نسبتها إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ويحرم اعتقاد قرآنيتها، بل قد يكفر معتقدها إذا علِم ببطلان سندها، ولا يجوز القراءة بها في الصلاة أو خارج الصلاة، ولا يُتعبد بتلاوتها[21].

المطلب الثالث: أهمية القراءات الشاذة

القراءة الشاذة هي التي فقدت عنصرًا هامًا وركنًا أساسيًّا من عناصر وأركان القراءة الصحيحة، ولكن هذا لم يبعدها ولن يجعلها بمعزل عن الاستفادة منها في كثير من العلوم كالتفسير واستنباط الأحكام الشرعية، فهي لا شك تعتبر رافدًا من روافد علوم اللغة العربية وعلوم الشريعة، وأهميتها تظهر في المؤلفات والبحوث العلمية على اختلاف تخصصاتها؛ فكتب التفسير جُلها تُعنى بالشواذ وتنقل الكثير منها وتوجهها وتفيد في شرح المعاني وترجيح الآراء، وكذلك الحال في كتب معاني القرآن وإعرابه لا يمكن الاستغناء عنها ولا تركها لفائدتها في بيان وتوضيح المراد من الآيات القرآنية.

كما أن كتب الفقهاء مليئةٌ بالقراءات الشاذة؛ وذلك أن وجودها يُؤدي إلى اختلافهم في الاحتجاج بها، وإن لم يقبلوها على أنها قرآن، وإنما قبلوها على أنها أخبار أو تفسير للقراءة .

أما كتب اللغة والنحو فاهتمامها بهذه القراءات لا يخفى على أحد، فالقرآن الكريم حجة في العربية بقراءاته المتواترة وغير المتواترة، كما هو حجة في الشريعة، فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأنًا عن أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها، وقد أجمع العلماء على أن نقل اللغة يكتفى فيه برواية الآحاد.

المطلب الرابع: الحكمة من تعدد القراءات والفائدة من تنوعها

يجب التسليم بأن اختلاف القراءات إنما هو من باب اختلاف التّنوّع، ليس اختلاف تضادّ، وحيث تصحّ القراءة، كالقراءات الصحيحة المتواترة؛ فإنّ لها من المعاني الشيء العظيم؛ من حيث إثراء المعنى وإيضاح الغموض الواقع في بعض الألفاظ، وغيرها من الفوائد التي سيذكرها الباحثون بإيجاز:



1 – التّخفيف والتيسير على الأمّة ورفع الحرج عنها؛ وذلك بالقراءة على الوجه المتيسّر لها.

2 – الإبانة عن الإعجاز بتنوّع وجوه التّلاوة، فإنّ الاختلاف في الحرف ربّما دلّ على معانٍ لا توجد في الحرف الآخر.

3 – تفسير الإجمال في قراءة أخرى، كما في قراءة (وَلا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ) [البقرة: آية222]، كقراءة (يطْهُرْنَ) وقراءة (يطَّهَّرْنَ)، ففي الأولى إجمال في احتمال أن تكون طهارتهنّ بمجرّد انقطاع الدّم، وفي الثّانية إبانة عن كون ذلك باغتسالهنّ بعد انقطاع الدّم[22].

4- الدلالة القاطعة على أن القرآن الكريم كلام الله تعالى.

5- فيها برهانٌ قاطعٌ على صدق النبي –صلى الله عليه وسلم-، فبرغم تعددها وتنوع الأداء فيها، أدّاها كما أُنزلت عليه، كما قال في الحديث: "هكذا أنزلت"[23].

6- فيها دلالةٌ على عظمة هذه الأمة، وإعلاءُ شأنها، حيث إنها تلقت القرآن بالحروف المختلفة ووَعَتْها وأحكمت ضبطها، وهي مَنْقَبَةٌ عظيمةٌ، وميزة لها كبرى، تَنْفرد بها عن سائر الأمم[24].

1- فيها دلالةٌ على صيانة القرآن الكريم، وحفظه من التبديل والتحريف، مع كونه مشتملًا على الأحرف والأوجه الكثيرة.

2- فيها تمثيلٌ للغات العرب ولهجاتهم المختلفة، وبذلك حَفَظَت القراءاتُ اللغةَ العربيةَ من الضياع والاندثار، فللقرآن والقراءات مِنَّةٌ على أهل العربية ومكرمة لهم.

المطلب الخامس: أنواع القراءات الشاذة

تنقسم القراءات الشاذة إلى أنواع عدة، سيذكرها الباحث فيما يلي:



أ- القراءة التي صحّ سندها ووافقت رسم المصحف وخالفت العربية ولم يتلقاها أئمة القراءات والضبط بالقبول، ومثال ذلك ما نقله ثقةٌ عن ثقة، ولا وجه له في العربية، نحو (شركاؤهم) و (أحباؤه) بواوٍ خالصة، ولا يجوز هذا في وجه من وجوه العربية، فإنه إما أن يكون منقولًا عن ثقة ولا سبيل إلى ذلك، فهو مما لا يُقبل، إذ لا وجه له، وإما أن يكون منقولًا عن غير ثقة فمنعه أحرى ورده أولى.

ب- القراءات التي وافقت العربية ووافقت رسم المصاحف العثمانية ولم يكن لها سندٌ، فهذه لا تسمى قراءة أصلًا، وإنما تسمى بذلك تجوّزًا، فهاته القراءات يحتملها الرسم، كما أنها صحيحةٌ في اللغة، وقد نطق بها العرب في لغاتهم ولهجاتهم، وقد جرت على ألسنتهم في نثرهم، ولكنها مع ذلك لم يُقرأ بها؛ لأنها لم ترد، ولم يكن لها سند صحيح يعتدّ به من نقل أو رواية[25].

ت- وهي القراءة التي صحّ سندها ووافقت العربية وخالفت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرًا، وهذه القراءة لا يجب الحكم بقبولها ولا بردها؛ إذ يُحتمل أن تكون من الأحرف السبعة ونُسخت في العرضة الأخيرة أو إنها من قبيل ما استخدمه الصحابة رضي الله عنهم في توضيح بعض الكلمات الغامضة وتبيينها، والتي تسمى في هذا الفن بالقراءات التفسيرية؛ إذ إنها تعتبر تفسيرًا وتوضيحًا لمعنى معينًا ثبت عن ثقة من الثقات الذين رُوي عنهم هذا العلم الجليل، ولكنها خالفت أحد المصاحف العثمانية التي اعتمدها سيدنا عثمان والصحابة رضي الله عنهم أجمعين في ذاك العصر[26].

ث- قراءة الآحاد: وهي ما صحّ سندها ولكنها خالفت الرسم العثماني أو خالفت العربية أو لم تشتهر الاشتهار المعروف، ولا يجوز أن يُقرأ بها، لاختلال أحد أركان القراءة التي اتفق عليها العلماء، ومثال ذلك ما رُوي عن النبي صلّى الله عليه وسلم إنه قرأ: (متكئين على رفارف خضر وعباقريّ حسان)[27] ومع هذا لم تصح القراءة بها لمخالفتها الرسم العثماني والعربية.



ج- القراءة الشاذّة: وهي التي لم يصح إسناده، وهذا النوع هو الذي له كتب كثيرة أُلّفت فيه، اشتهرت وانتشرت وعُرفت في مؤلفات اختصت بذكرها والاهتمام بها، ومثال ذلك قراءة (مَلَكَ يومَ الدين) بصيغة الفعل الماضي مع نصب (يومَ)، وغيرها كثير في القرآن، ونقل عن ابن عبد البرّ عدم جواز القراءة بالشاذ.

ح- القراءة الموضوعة: فالقراءة الموضوعة لا يجوز أن يُقرأ بها، والتي تعتبر من قبيل المدرج أو المكذوب، وهو ما زِيد في القراءة فيها على وجه التفسير؛ مثل قراءة سعد بن أبي وقاص: (وله أخ أو أخت من أمّ)، وكقراءة ابن عباس: (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم. في مواسم الحج) أخرجها البخاري، وكقراءة ابن الزبير: (ولتكن منكم أمّة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر. ويستعينون بالله على ما أصابهم).

وقد أجمع العلماء وأئمة القراءات بعدم القطع بالحكم عليها بالقبول أو بالرد، إذ ليس ذلك مما أوجب علينا أن يكون العلم به في النفي والإثبات قطعيًّا.

قال ابن الجزري في حديثه عن هذا القسم فقال: "والقسم الثاني من القراءة الصحيحة ما وافق العربية وصح سنده، وخالف الرسم، كما ورد في الصحيح من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى، ونحو ذلك مما جاء عن أبي الدرداء وعمر وابن مسعود وغيرهم رضي الله عنهم جميعًا، فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة؛ لكونها شذّت عن رسم المصحف المجمع عليه، وإن كان إسنادها صحيحًا فلا تجوز القراءة بها لا في الصلاة، ولا في غيرها[28].

قال ابن تيمية رحمه الله معقبًا على ما ذهب إليه من أوجَبَ الحكم على هذه القراءات بالقبول أو بالرد بقوله: "والصواب القطع بخطأ هؤلاء"[29].

ذكر الإمام مكي بن أبي طالب في كتابه "الإبانة" أن الإمام ابن جرير رحمه الله: قال في كتابه الموسوم ب "القراءات" كلامًا له نَقَضَ به مذهبه أيضًا، فقال: "كل ما صحّ عندنا من القراءات، أنه علّمه النبيّ صلى الله عليه وسلم لأمته



من الأحرف السبعة التي أذن الله له، ولهم أن يقرؤوا بها القرآن، فليس لنا أن نخطّئ من كان ذلك به موافقًا لخط المصحف، فإن كان مخالفًا لخط المصحف لم نقرأ به، ووقفنا عنه، وعن الكلام فيه"[30].

قال ابن الجزري رحمه الله: "هذه القراءة تسمى اليوم شاذة؛ لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه، وإن كان إسنادها صحيحا فلا تجوز القراءة بها لا في الصلاة، ولا في غيرها"[31].

المطلب السادس: منهج علماء القراءات في الحكم على القراءات

بعد الحديث عن الأحرف السبعة والتعريف بمرادها وفائدة الاختلاف والتنوع في القراءات نذكر منهج العلماء في الحكم على القراءات القرآنية، فقد كثر الاختلاف في القراءات وذلك بعد انتشار الإسلام واتساع الفتوحات الإسلامية ودخول العجم في الإسلام واختلاطهم بالمسلمين وتعلمهم القرآن من الحفظة، زاد بعد ذلك الاختلاف واتسع حتى كاد حدوث اقتتال بين المسلمين بسبب اختلافاتهم في القراءة حتى كاد يكفر بعضهم بعضا، بعدها فزع حذيفة بن اليمان إلى سيدنا عثمان وأخبره بالخبر، فاتفقوا على جمع المسلمين على مصحف واحد يُحتكم إليه ولا يخرج عنه، فنسخ الصحف التي كانت قد كتبت في عهد سيدنا أبي بكر، وجعل الكلمة من غير شكل ولا نقط حتى تحتمل الكلمة الواحدة أكثر من قراءة، وأرسل النسخ إلى أمصار المسلمين وبعث بإمام ضابط كي يكون مرجعًا في القراءة، فيجتمع الناس بعد هذا الحدث على مصحف واحد بإمام ثقة في ذلك المصر، ولم يكن لها ضوابط تضبطها؛ لأنهم كانوا أساسًا يعتمدون على الحفظ في الصدور والقلوب، إلى أن دخل بعض الخلط في القراءات وكثر الطعن واللحن فيها بسبب تطور علم العربية والنحو في ذلك العصر الذي كان العلماء قد أرسوا قواعده وأسسه وتعصب كثير منهم إلى حد أنه يرد القراءات ثابتة السند بحجة اختلافها مع إحدى قواعد العربية، فكان لزامًا على الأئمة والعلماء أن يتصدوا لمثل هذه الأمور حتى لا يتفشى هذا الأمر في عامة الناس، فوضعوا شروطًا يحتكمون إليها في الحكم على القراءة، واتفقوا على هذه الشروط،



والتي سيذكرها لاحقًا بإذن الله، فقد كان أئمة القراء أحرصَ حريص وأوثقَ واثق في تحري الدقة والضبط في الحكم على القراءة وقبولها، فقد وضع العلماء قواعد اعتمدوها في قبول ورد القراءة وتحديد ماهيتها، وذلك بعد الانتشار الواسع للقراءات وكثرة الحفظة والحفاظ وروّاد هذا العلم، فقد دخل فيها الغثّ والسمين، والجيد والرديء، لذا دعت الحاجة لوضع ضوابط وقواعد لقبول القراءة وردها، وقد نظمها ابن الجزري رحمه الله أوجز هذه الشروط في منظومته طيّبة النشر في القراءات العشر، فقال:

فكل ما وافق وجه نحوٍ ،،،،، وكان للرسم احتمالًا يحوي

وصحّ إسنادًا هو القرآنُ،،،، فهذه الثلاثة الأركـــــانُ

وحيثما يختلُّ ركنٌ أثبتِ ،،،، شذوذه لو انه في السبعةِ[32]

هدف الباحث من ذكرهم بشكل موجز لأن المكان لا يسع لذكر شرح طويل في غيلر محله، ومن أراد الاستزادة في هذا الموضوع فعليه بالكتب المتعلقة بهذا الموضوع.

المطلب السابع: تراجم لبعض قراء القراءات الشاذة

أول من قام بجمع القراءات وضبطها في كتاب هو الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام (ت: سنة 224هـ)، وقام بهذا العمل العظيم بعد أن تعدّدت القراءات وكثُر القراء، فخاف من فتنة وفوضى واضطراب، فتصدى لهذا العمل العظيم، حيث قام بضبط بعض القراءات، فألّف كتابًا جمع فيه خمسًا وعشرين قراءة، ثم جاء بعده أحمد بن جبير الكوفي، كان قد جمع خمس قراءات من كل مصر قراءة، ثم جاء بعد ذلك القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي فألف كتابا في القراءات وجمع فيه عشرين قراءة، ثم جاء بعد ذلك الإمام أبو جعفر محمد بن جرير فألّف تفسيره الجامع، وكان قد ألّف



قبله كتابًا أسماه "القراءات"، جمع فيه أكثر من عشرين قراءة[33]، ثم تتالت وكثُرت المؤلفات والمصنفات في القراءات، ثم انتقلت هذه القراءات إلى الأندلس في أواخر القرن الرابع، وكان أبو عمر الطلمنكي صاحب كتاب "الروضة"، وهو أول من أدخل القراءات إلى الأندلس، ثم تبعه مكي بن أبي طالب القيسي صاحب كتاب التبصرة، ثم الحافظ أبو عمرو الداني مؤلف التيسير وجامع البيان[34].

أبرز قراء التابعين شيبة بن نصاح، ومن مكة حميد بن قيس الأعرج، وابن محيصن، ومن قراء الكوفة يحيى بن وثاب، سليمان الأعمش، ومن الشام عطية بن قيس الكلابي، يحيى بن الحارث الذماري، شريح بن يزيد الحضرمي.

وفي القرن الرابع اختار ابن مجاهد وهو شيخ القراء ببغداد آن ذاك القراء السبعة، وذلك لشهرتهم بهذه القراءات ولعدالتهم وضبطهم وثقتهم واتصال سندهم بالنبي صلى الله عليه وسلم، فاقتصر ابن مجاهد على هؤلاء السبعة فقط واختارهم.

المبحث الثاني: منهج ابن جرير الطبري في إيراد القراءات الشاذة

المطلب الأول: المنهج الذي اتبعه الطبري في عرض القراءات الشاذة

يعتبر الطبري من العلماء المتقدمين في هذا العلم ومن الأئمة المعتبرين والمبدعين في شتى العلوم، لذا فهو موسوعةٌ علميةٌ متكاملة لا تكاد تجد نظيره، وهذا واضح من غزارة المادة العلمية التي لا شك أنها تفيد القارئ في شتى التخصصات؛ وذلك راجعٌ للعصر الذي عاش فيه ابن جرير والذي كان زاخرًا بالعلماء والفقهاء، فقد نال الطبري منهم الحظ الأوفر من التعليم والتعلم، وأيضًا كانت لهجرته ورحلاته حول عواصم العلم الكمّ الهائل من العلم والتعلم والإتقان والمؤلفات، والتي ملئت المكاتب الإسلامية، وغير ذلك من الأمور التي جعلت الطبري سلطان عصره في التفسير والقراءات واللغة



والتفسير، فكان زمان ابن جرير زمن اهتمام واعتناء بالقراءات وعلومها، نتيجة لاهتمام العلماء واهتمامهم بتكريسهم الجهد والبذل لخدمة القرآن وعلومه وتفسيره، فقد كان الطبري إمامًا يُقتدى به ويُحتذى به ويؤخذ منه ومن مؤلفاته الزاخرة بالفوائد الجمّة التي تصل بالقارئ لمراده وفهمه لكتاب الله وعلومه وفنونه، فزمن الطبري الزاخر بالعلماء الذين ألفوا في علوم القرآن جعلت منه إمامًا في التفسير والقراءات ومرجعًا رئيسًا لطالب العلم، فقد نال خدمة كتاب الله وشرف الاعتناء بعلومه وفنونه، لتمكّنه وتفنّنه في هذه العلوم، فقد ألّف كتابًا أسماه "القراءات" وبيّن فيه اختياره في القراءة، وللأسف فُقد هذا الكتاب ولم يصل إلينا، فقد حدث له مثل ما حدث مع كثير من تراث الأمة الضائع، ولكن لحسن الحظ أن الطبري ذكر اختياراته في القراءات في كتابه "جامع البيان"، والذي في محلّ دراسته واستخراج منهجه وتتبعه في القراءات التي ذكرها ابن جرير في هذا التفسير للتعرف على منهجه، وبيان الطرق والأساليب التي استخدمها في عرضه للقراءات في تفسيره، فقد ذكر في بداية تفسيره أن له كتابًا في القراءات، فقال: "وقد استقصينا الرواية عمن روي عنه في ذلك قراءة في كتاب القراءات، وأخبرنا بالذي نختار من القراءة فيه، والعلة الموجبة صحة ما اخترنا من القراءة فيه، فكرهنا إعادة ذلك في هذا الموضع، إذ كان الذي قصدنا له في كتابنا هذا البيان عن وجوه تأويل آي القرآن دون وجوه قراءتها"[35]، وسيذكر الباحثون منهج الإمام ابن جرير الطبري في القراءات التي أوردها في تفسيره.

أولا: منهج الطبري في إيراد القراءات التي وصفها بالشذوذ وهي صحيحة

سيعرض الباحثون منهج الطبري في القراءات الشاذة والقراءات الصحيحة والتي قد حكم عليها بالشذوذ، وذلك باستقراء ما أورد فيه من قراءات في الجزئية المحددة في هذا البحث؛ بحيث تظهر الفائدة ويتضح ما ضاع في كتابه



"القراءات" كي يُستفاد من هذا الكتاب في معرفة المنهج الذي سار عليه الطبري في تفسيره، وسبيّن الباحثون منهج الطبري في إيراد القراءات الصحيحة والتي حكم عليها بالشذوذ في ما يلي:

1- لم يُجوّز القراءة بكل ما جاء في العربية؛ لأن القراءة عند الطبري ما جاءت به أئمة الأمصار على النحو الذي أخذوا به عمن قبلهم[36]، فنلاحظ أن الطبري يعتبر أن القراءة ما جاءت به أئمة الأمصار، وما خرج عن ما جاءت به أئمة الأمصار فهو شاذ، وهنا تصريح للطبري بأن القراءة ما جاءت به الأمصار، وشذوذ ما خالفها[37].

2- أن الطبري يصوّب قراءةً ويترك الأخرى؛ بحجة أنها الأوْلى من ناحية المعنى أو أن ما قبلها دلّ عليها، ثم كان من منهجه أنه جوّز الاختيار والمفاضلة بين القراءة ترك القراءة الأخرى بحجة بينُونَة القراءة المختارة على غيرها؛ بزيادة معنى أوجبت لها الصحة دون غيرها؛ وأما إذا كانت المعاني في جميعها متفقة، فلا وجه للحكم لبعضها بأنه أولى أن يكون مقروءًا به من غيره، ويذكر أن القراءتين إذا اتفقتا في المعنى فلا وجه للحكم لبعضها بأنها أولى أن يكون مقروءًا به من غيره[38].

3- من منهجه في قبول ورد القراءات الصحيحة والتي حكم عليها بالشذوذ أو الخطأ أنه اعتمد على موافقة القراءة لصريح كلام العرب وما اشتهر من لغتهم، فنجده يعتمد على شهرة اللغة في رد وقبول القراءة؛ مخالفًا بذلك ما اتفق عليه الأئمة من العلماء في هذا العلم الجليل، فيرد قراءة صحيحة؛ بحجة عدم موافقتها لكلام العرب وصريح لغتهم.

4- من منهج الطبري في هذا اعتماده على أقوال أهل التأويل في بيان معنى إحدى القراءتين، فيختار القراءة التي وافق تأويلها قول أهل التأويل والمعنى ويترك الأخرى ويردها، وربما يصفها بالخطأ وبالشذوذ.



5- يَعتبر الإمام الطبري أن قراءة أغلب الحجة من القراء قراءةً صحيحة لا يجب ردها، وإذا انفرد قارئًا أو قارئان بقراءة معينة؛ اعتبرها الطبري ليس حجة ويردها وربما يخطئها، لأنه لا يعتبر بقراءة الواحد والاثنين، وذلك لأنه يغلب الخطأ والنسيان على الواحد والاثنين، ولا يحصل السهو عند أربعة أو خمسة قراء.

6- بيّن الطبري أن القراءة إذا ثبتت واتصل سندها فهي سنة لا يجب ردّها ويكفر من كفر بحرف منه، يعتبر هذا تصريح من الطبري بأن القراءة عنده ما علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمته من الأحرف السبعة، والتي كان منها موافقًا لرسم المصحف فإن خالفت الرسم لا يَقرأُ بها ويقف عندها ولا يتكلم فيها، وكل ما صح عنده من القراءات، أنه علمه النبي صلى الله عليه وسلم لأمته من الأحرف السبعة التي أذن الله له، ولهم أن يقرؤوا بها في القرآن، فليس لنا أن نخطّئ من كان ذلك به موافقًا لخط المصحف، فإن كان مخالفًا لخط المصحف لم نقرأ به، ووقفنا عنه، وعن الكلام فيه.

مما سبق يُلاحَظ أن المؤلف لم يلتزم بمنهجه الذي بيّنه في تفسيره من خلال استقراء وتتبع له، فقد تبيّن أن الطبري خالف منهجه وذلك بردّه لقراءات صحيحة مخالفًا بذلك المنهج الذي سار عليه العلماء واعتمدوه، وربما رجع هذا إلى تأثر الإمام الطبري بأقرانه من علماء اللغة والنحو ممن وقع في فتنة تغليط القراءات والكلام فيها وجعل اللغة حجة على القراءات، والصحيح أن القراءات هي حجة على العربية وليس العكس.

ثانيا: منهج الطبري في إيراد القراءات الشاذة في تفسيره

إن المتتبّع لتفسير الطبري والمهتم بما يحتويه هذا التفسير من علوم وفنون مختلفة، يجد أن الطبري قد جمع في كتابه عدة علوم تفنّن في كتابتها وتأصيلها، بحيث إنه جعل كتابه موسوعة عليمة ضخمة مليئة بالفائدة العلمية والثمار العظيمة،



ومن هذه العلوم التي أوردها تفسيره علوم القراءات، وراجع ذلك لكونه كان قارئًا ومتمكنًا في هذا العلم وغير من العلوم التي برع فيها وأبدع فيها، ومن خلال استقراء الباحثين وتتبعهم لما أورده ابن جرير من قراءات في هذا التفسير لاحظوا ما يلي:

1- أن المؤلف رحمه الله لم يقتصر على نوع محدد من القراءات في تفسيره، وإنما ضمّن كتابه عدة أنواع من القراءات لم يكن قد ضبطها ضبطًا دقيقًا بحيث أن القارئ لهذا الكتاب يجد ضالته في هذا التفسير، ولكثرة القراءات التي أوردها الطبري في تفسيره ولأن الكثير من هذه القراءات لم يُضبط ضبطًا دقيقًا كان لزامًا أن نتناول هذه الثغرات وندرسها ونبحث عن السقطات التي وقع فيها الطبري ونبيّنها بحيث يغني طالب العلم ويُشبع رغبته في هذا الكتاب، ومن القراءات التي ضمّنها الطبري كتابَه القراءات الشاذة، وقراءات الصحابة، وغيرها من القراءات التي سيتناولها الباحث بالتحليل في الباب الرابع، ثم إن الطبري لم يكن التزم بمنهجه الذي صرح به في تفسيره بأنه سيعتمد على القراءات التي قرأ بها أئمة الأمصار واتفقت عليها الأمة، وذلك لسُنّيّة القراءة والاعتماد على السند وصحته في قبولها.

2- أن الطبري يورد القراءة الشاذة ولا يضبطها في كثير من الأحيان، فلا يصرح بشذوذها ولا يبيّن عدم صحتها وعدم الاعتداد بقرآنيّتها، بحيث يوقع القارئ في الوهم عندما يتركها مبهمة من غير تصريح بموقفه من هذه القراءة، وذلك ظاهر في قوله: "فتكون الملة حينئذ منصوبة عطفًا في الإعراب على اليهود والنصارى، وقد يجوز أن يكون منصوبًا على وجه الإغراء، باتباع ملة إبراهيم، وقرأ بعض القراء ذلك رفعًا، فتأويله على قراءة من قرأ رفعا: بل الهدى ملة إبراهيم"[39]، ففي هذا الموضع نسب القراءة لبعض القراء دون ذكر أسمائهم، ولم يبيّن ويصرح بشذوذ هذه القراءة حتى يحترز منها القارئ ولا يقع في الوهم والإشكال في هذه المواضع.



3- في بعض الأحيان يُجوّز قراءةً شاذةً بحجة جوازها من ناحية الإعراب أو أن لها وجهًا في كلام العرب، ومثاله قوله: "ونصب الصبغة من قرأها نصبًا على الرد على الملة، وكذلك رفع الصبغة من رفع الملة على ردها عليها، وقد يجوز رفعها على غير هذا الوجه، وذلك على الابتداء، بمعنى: هي صبغة الله، وقد يجوز نصبها على غير وجه الرد على الملة"[40]، بحجة وبُغية موافقة أهل التأويل والمعنى، وهذا لا يجوز لمخالفة هذه القراءة أحد الأركان التي أجمع عليها العلماء والأئمة، وإن اختل شرط من الشروط التي وضعها العلماء لقبول القراءة تكون القراءة شاذة بلا شك، والأمثلة على القراءات الشاذة التي لم يضبطها ابن جرير كثيرة، سيبيّنها الباحث في الفصل الرابع من هذا البحث إن شاء الله، في دراسة للمواضع التي خالف فيها ابن جرير منهجه وخالف فيها العلماء وأئمة القراءات، فقد اكتفى الباحث هنا بذكر المنهج الذي سار عليه الطبري في إيراد القراءات في هذا التفسير.

المطلب الثاني: أنواع القراءات الشاذة التي أوردها ابن جرير في تفسيره

إن المنهج التي انتهجه ابن جرير في كتابه هو بيان وإظهار موضوع القراءات والاهتمام بفنونها وتوجيهها والعناية بما أورده من قراءات من حيث عزوها وجمع وجوهها في اللفظة الواحدة، وبيان المراد منها، وتوضيح الأصوب والأفضل بحسب اختياره وحجته في ذلك، فلم يقتصر رحمه الله على عرض وذكر القراءات الثابتة الصحيحة فقط، بل إنه تطرق إلى أغلب الأوجه الواردة في اللفظة القرآنية الصحيحة منها وغير الصحيحة، من شاذة وموضوعة ومرويات الصحابة رضوان الله عليهم، فنجده يذكر القراءة المتواترة ثم يردف قراءة شاذة بعدها في نفس الآية؛ لبيان وجه من وجوه العربية بهذه القراءات الشاذة لبيانٍ أو زيادة في المعنى، وقد لاحظ الباحثون أن رحمه الله يذكر القراءات التي وافقت الرسم العثماني، ويجعل الرسم القرآني شرطًا ودليلًا على صحة وقبول القراءة، هذا ولا يفوتنا التذكير بأن ابن جرير عاش في عصر لم تضبط فيه



القراءات ضبطًا دقيقًا، فقد كان عصر ابن جرير قبل تسبيع السبعة وتعشير العشرة؛ لذا فإن القراءات في عصر الطبري لم تضبط ضبطًا دقيقًا، وذلك واضح من منهج الطبري في كتابه، حيث إنه يذكر ما يراه موافق لشروطه في قبول القراءة وردها، وسيبيّن الباحثون أنواع القراءات الواردة في تفسير الطبري، مستعينين بالأمثلة كما يلي:

1- **قراءات مشهورة**: ذكر الطبري رحمه الله هذا النوع من القراءات وأشار إلى العديد منه في تفسيره، وهذا النوع من القراءات هو ما رُوي عن الأئمة المعروفين المشهورين من أهل الأمصار، وهذا تعبير منه على شهرة هذه القراءة من حيث اللغة ومن حيث من حيث شهرتها واستعمالها في كلام العرب، ويظهر هذا جليا في الأمثلة التالية:

قال الطبري رحمه الله: "قرأ بعضهم: (وكأَيّن)، بهمز الألف وتشديد الياء، وقرأه آخرون بمد الألف وتخفيف الياء، وهما قراءتان مشهورتان في قرأة المسلمين، ولغتان معروفتان لا اختلاف في معناهما، فبأي القراءتين قرأ ذلك قارئ فمصيب؛ لاتفاق معنى ذلك وشهرتهما في كلام العرب"[41].

2- **قراءات مستفيضة**: أوضح الطبري أن هذا النوع من القراءة أن تكون القراءة مستفيضةً عند قراء أهل الأمصار، وهذا النوع من القراءات هو ما قرأ به القراء المشهورون التي ثبتت قراءاتهم بالنقل المستفيض، والقراءة المستفيضة عند الطبري ما نقلها اغلب قراء الامصار ولم ينفرد بها أحد منهم، ومثاله: في قول الله تعالى: "(تظاهرون)، فشدّدها، بتأويل: (تتظاهرون)، غير أنهم أدغموا التاء الثانية في الظاء لتقارب مخرجيهما، فصيروهما ظاء مشددة، وهاتان القراءتان وإن اختلفت ألفاظهما، فإنهما متفقتا المعنى، فسواء بأيّ ذلك قرأ القارئ، لأنهما جميعًا لغتان معروفتان، وقراءتان مستفيضتان في أمصار الإسلام بمعنى واحد، ليس في إحداهما معنى تستحق به اختيارها على الأخرى، إلا أن يختار مختار "تظاهرون" المشددة طلبًا منه تتمة الكلمة"[42].



3- **قراءات محظورة**: هذا النوع من قبيل القراءات الشاذة التي لا تصح لمخالفتها لإجماع المسلمين من قراء الأمصار، وقد رفض القراء والأئمة قبول هذا النوع من القراءات واعتبار قرآنيته، ومثاله:

قال رحمه الله: "فقراءة: (مالكَ يوم الدين) محظورة غير جائزة، لإجماع جميع الحجة من القراء وعلماء الأمة على رفض القراءة بها"[43].

4- **قراءات شاذة**: بيّن الطبري أن القراءات التي خرجت وشذّت عن الحجة من القراء وخالفت ما اتفقوا عليه فهي قراءة شاذة لا تصح ولا يجب اعتبارها من القرآن، ومثاله:

قال الطبري: "وأما القراءة التي حُكيت عن الحسن؛ فقراءة من خرج عن قراءة الحجة من القرأة فهي شاذة، وكفى بشذوذها عن قراءتهم دليلًا على بعدها من الصواب"[44].

5- **قراءات موافقة لرسم المصحف**: بيّن الطبري أهمية رسم المصحف في الحكم على القراءة من حيث قبولها وردها، فالقراءة التي تخالف رسم المصحف تعتبر من القراءات المردودة عند الطبري، وأما القراءة التي توافق المصحف فهي مقبولة عنده، ومثاله:

قوله رحمه الله: "أما على تأويل ما روينا عن ابن عباس من غير وجه رواية علي بن أبي طلحة عنه رضي الله عنهم، فإنه لا يجوز فيه الرفع إلا من وجه واحد وهو الاستئناف، وأما النصب فقد يجوز فيه من وجهين: أحدهما الذم، والآخر: القطع من الهاء والميم اللتين في (تركهم)، أو من ذكرهم في (لا يبصرون)، وقد بيّنّا القول الذي هو أولى بالصواب في تأويل ذلك، والقراءة التي هي القراءة الرفع دون النصب؛ لأنه ليس لأحد خلاف رسوم مصاحف المسلمين، وإذا قرئ نصبًا كانت قراءةً مخالفةً لرسم مصاحفهم"[45].



6- **قراءات مردودة**: هذه القراءات أورده الطبري في تفسيره وحكم عليها بأنها غير مقبولة عنده لإجماع قراء الأمصار على خلافها، ومثاله:

قوله رحمه الله: "وأولى القراءتين بالصواب عندنا، قراءة من قرأ: (من الذين يخافون أنعم الله عليهما) بفتح ياء (يخافون) لإجماع قرأة الأمصار عليها وأن ما استفاضت به القراءة عنهم، فحجّةٌ لا يجوز خلافها، وما انفرد به الواحد فجائز فيه الخطأ والسهو"[46].

7- **قراءات غير جائزة**: هذه القراءات لم يجوّز الطبري القراءة بها؛ لخروجها عن إجماع الحجة من القراء، وشذوذها عن قراءتهم، وهذا حسب كلام الطبري وتصنيفه للقراءات، ومثاله:

قوله رحمه الله: "واختلفت القرأة في قراءة ذلك، فقرأته عامة قرأة الحجاز والعراق وعامة القرأة: (إلا أن تكون تجارةٌ حاضرةٌ) بالرفع، وانفرد بعض قرأة الكوفيين قرأ بالنصب، وذلك وإن كان جائزا في العربية، إذ كانت العرب تنصب النكرات والمنعوتات مع كان، فإن الذي أختار من القراءة ثم لا أستجيز القراءة بغيره الرفع في (تجارةٌ حاضرةٌ)، لإجماع القرأة على ذلك، وشذوذ من قرأ ذلك نصبًا عنهم، ولا يُعترض بالشاذ على الحجة"[47].

8- **قراءات أشبه بالحق**: هذه القراءات يصفها الطبري بأنها شبيهة بالحق، لأنها لم تصل إلى درجة الصحة عنده، ووصفها بذلك لاختياره قراءة غيرها وتركه لهذه القراءة، ومثاله:

قال ابن جرير: وقراءة: (وليقولوا درست) [الأنعام: 105] أي: يا محمد، بمعنى: تعلمت من أهل الكتاب، وهي أشبه بالحق وأولى بالصواب من قراءة من قرأه: (دارست) بمعنى: قارأتهم وخاصمتهم[48].

9- **قراءات الصحابة**: أورد الطبري الكثير من قراءات الصحابة رضي الله عنهم في تفسيره، وقد يذكر القراءة منها ولا يبيّن شذوذها ولا موقفه منها، ومثاله:



قوله رحمه الله: "وأما ما ذكر عن أبيّ بن كعب رضي الله عنه من قراءته ذلك (وأن ليحكم) على وجه الأمر، فذلك مما لم يصح به النقل عنه، ولو صحّ أيضًا لم يكن في ذلك ما يوجب أن تكون القراءة بخلافه محظورة، إذ كان معناها صحيحًا، وكان المتقدمون من أئمة القراءة قد قرأوا بها"[49].

10- **قراءات غير صواب (خاطئة):** ذكر الطبري رحمه الله هذا النوع من القراءات ووصفها بالخطأ وبأنها أشبه بالحق، وذلك لشذوذها عن قراءة أهل الأمصار واتفاقهم، ومثاله:

قال الطبري: "أما قراءة "ميتة" بالرفع، فإنه، وإن كان في العربية غير خطأ، فإنه في القراءة في هذا الموضع غيرُ صواب[50].

المطلب الثالث: الضوابط التي اعتمد عليها الطبري في الحكم على شواذ القراءات

وضع الإمام الطبري رحمه الله بعض المعـــايير والضوابط التي مـــن خلالها حكم على القراءات الواردة في تفسيره، وهذه الضوابط جعلته يوافق القراء في اختياره فيبيّن سبب موافقته إياهم، وأيضًا عند مخالفته للقراء في اختياره يذكر سبب مخالفته للقراء، فيردّ على بعضها ويضعّف الأخرى وربّما يشذّذها، وأحيانًا يخرجها من كونها قراءةً صحيحةً لا يجوز القراءة بها عنده، وربما يكتفي الطبري بذكر الخلاف بين القراء بدون ذكره لرأيه واختياره في القراءة، ومما خلال بحث واستقراء من الباحثين تبيّن أن الطبري رحمه الله وضع لنفسه ضوابط سيسير عليها في حكمه على القراءات في تفسيره، من أهمها:

1- الاعتماد على رسم المصحف في الحكم على القراءة:

نلاحظ أن الطبري في بداية تفسيره بيّن المنهج الي سيسير عليه في إيراد وعرض القراءات، فقال: "كل ما صحّ عندنا من القراءات، أنه علّمه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم لأمته من الأحرف السبعة التي أذِن الله له ولهم أن يُقرؤوا بها



القرآن، فليس لنا أن نخطّئ مَن كان ذلك به موافقًا لخط المصحف، فإن كان مخالفًا لخط المصحف لم نقرأ به ووقفنا عنه وعن الكلام فيه"[51]، هذه إشارة واضحة إلى أن الطبري لن يخطّئ قراءة وافقت رسم المصحف، وبيّن أيضًا أن القراءة التي خالفت المصحف لم يقرأ بها ووقف عنها وعن الكلام فيها، فلاحظ الباحثون أن الطبري لم يلتزم بما ذكره سابقًا، مثاله:

قال ابن جرير: "وأما قوله: (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين)، فإن قراءة كافة المسلمين: (وعلى الذين يطيقونه)، وعلى ذلك خطوط مصاحفهم، وهي القراءة التي لا يجوز لأحد من أهل الإسلام خلافها، لنقل جميعهم تصويب ذلك قرنا عن قرن"[52].

2- **لا يعتمد الطبري على قراءة الواحد من القراء:** من خلال استقراء وتحليل وجد الباحثون أن الطبري يعتمد في الحكم على القراءات من حيث قبولها وردها إلى اجماع أغلب قراء الأمصار عليها، فهو يعتبر أن ما انفرد به قارئ من القراء ليس بحجة؛ لأن قراءة الواحد محتملة النسيان والخطأ كما بين رحمه الله، فلا ينظر الطبري إلى صحة سند القراءات ولا موافقتها لخط المصحف؛ بل إنه في غالب الأحيان يحكم على القراءات من خلال اجماع القراء على قراءة، فإن انفرد بالقراءة أحد القراء أو اثنين فإنه في أغلب الأحايين يردها وإن كانت صحيحة مستفيضة، مثاله:

قال أبو جعفر: "وأولى القراءتين بالصواب عندنا، قراءة من قرأ: (من الذين يخافون أنعم الله عليهما) لإجماع قرأة الأمصار عليها وأن ما استفاضت به القراءة عنهم، فحجة لا يجوز خلافها وما انفرد به الواحد فجائز فيه الخطأ والسهو"[53].

3- **اعتماده في حكمه على القراءة على شهرتها اللغة:** يحكم الطبري على القراءات التي أوردها في تفسيره في بعض الأحيان على شهرة القراءة في كلام العرب أو من حيث فصاحتها وموافقتها لصريح العرب، ونجد هذا كثيرًا



في تفسيره، فنلاحظ أنه يرد بعض القراءات المتواترة الصحيحة بحجة أنها غير صريحة في كلام العرب أو أنها غير مشهورة في العربية، مخالفًا بذلك منهجه ومنهج العلماء في الحكم على القراءات.

قال الطبري: "وقد ذكر عن الحسن البصري وعبد الله بن كثير أنهما كانا يقرآن: (جبريل) بفتح الجيم. وترك الهمز، قال أبو جعفر: وهي قراءةٌ غير جائزةٌ القراءة بها، لأن فعليل في كلام العرب غير موجود"[54]، لم يجوّز الطبري رحمه الله قراءة ابن كثير معللًا قوله بأنه غير موجودة في كلام العرب.

4- اعتماده في الحكم على القراءة على أهل التأويل واتفاق المعنى:

يعتمد الطبري في بعض الأحيان على أقوال أهل التأول في الحكم على القراءة، فنجده يرد بعض القراءات الصحيحة بحجة مخالفة إحدى القراءتين لتأويل هذه الآية، فخالف بذلك منهجه الذي سار عليه.

قال ابن جرير: "فبأي القراءتين من (وعد) و(واعد) قرأ القارئ، فهو للحق في ذلك -من جهة التأويل واللغة- مصيب، لما وصفنا من العلل قبل"[55].

5- يحكم الطبري على بعض القراءات بالقياس: يصرح الطبري بقبول قراءة دون الأخرى بحجة أن القراءة التي قبلها الطبري توافق الآية التي تسبق هذه القراءة أو تتلوها، فيحكم عليها بالصحة إتباعًا وإلحاقًا لموافقتها للقراءة التي في الآية السابقة لها أو اللاحقة لها.

قال أبو جعفر: "والقول في ذلك عندنا أنهما قراءتان صحيحةٌ وجوههما، مستفيضتان في قرأة الإسلام، غير مختلفتي المعاني، فبأيّتهما قرأ القارئ فقد أصاب الحق والصواب في ذلك، غير أن الأمر في ذلك وإن كان كذلك، فإن أحب القراءتين إلي أن أقرأ بها: (ليبيننه للناس ولا يكتمونه) بالياء جميعًا، استدلالًا بقوله: (فنبذوه) ، إذ كان قد خرج مخرج الخبر عن الغائب على سبيل قوله: (فنبذوه) حتى يكون متّسقًا كله على معنى واحد ومثال واحد، ولو كان الأول بمعنى



الخطاب، لكان أن يقال: (فنبذتموه وراء ظهورك) أولى من أن يقال: (فنبذوه وراء ظهورهم)"[56]، فاضل الطبري رحمه الله بين القراءتين بقوله "أحب القراءتين إليّ" مستندًا إلى ما بعدها من قوله: (فنبذوه)، وأنهما غير مختلفتان في المعنى.

الخاتمة:

خلُصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها:

1- جلالة قدر الإمام الطبري وعلوّ كعبه في شتى العلوم.

2- أهمية كتابه جامع البيان لاشتماله على عدة علوم وفنون يغني طالب العلم عن غيره.

3- وضع ابن جرير منهجا لنفسه في إيراد القراءات في تفسيره خالف في مضمونه علماء القراءات.

4- اعتماد الطبري على اللغة في الحكم على القراءات جعله يصوب بعض القراءات الشاذة ويرد بعض القراءات المتواترة.

5- هذه الدراسة لا تطعن في الإمام الطبري ولا تحط من قيمته؛ بل تزيد من شأنه وتكرّس الدراسات عليه والاهتمام به.

الهوامش:

[1] الزُّرْقاني. محمد عبد العظيم. (د ت). مناهل العرفان في علوم القرآن. ط3، ج1: ص412.

[2] الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. (1987). دار العلم للملايين – بيروت، ج1: ص65.

[3] الزُّرْقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط3، ج1، ص412.



[4] أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي. (1999). البحر المحيط في التفسير، دار الفكر: بيروت. ج1، ص26.

[5] ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير ، محمد بن محمد بن يوسف. (1999). منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، ص1، ص9.

[6] القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد. (د ت). البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة-القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ج1: ص7.

[7] ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي. (1993). لسان العرب، ط3، دار صادر: بيروت، ج5، ص275.

[8] الجرمي، إبراهيم محمد، (2001). معجم علوم القرآن، ط1، دار القلم – دمشق، ص221.

[9] ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير. (1999). محمد بن محمد بن يوسف، منجد المقرئين، ج1، ص18، ط1، دار الكتب العلمية.

[10] ابن الجزري، (د ت). النشر في القراءات العشر، ج1: ص9.

[11] الزرقاني، (د ت). مصدر سابق. ط3، ج1، ص430.

[12] الطيار. (2008). المحرر في علوم القرآن، ط2، مركز الدراسات والمعلومات بمعهد الإمام الشاطبي، ج1: ص95.

[13] الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، 1987م، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط1، بيروت-دار العلم للملايين، ج1، ص117.

[14] الزَّبيدي. (1994). تاج العروس من جواهر القاموس ج9، ص423.

[15] ابن الجزري، (1999). مصدر سابق، ص20.

[16] السيوطي، (1974). الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص279.

[17] الجرمي، إبراهيم محمد، (2001). معجم علوم القرآن، ط1، دمشق-دار القلم، ص220.

[18] النبهان، (2006). المدخل إلى علوم القرآن الكريم، ط1، ص196.

[19] الطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر، (2008). شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي، تح: بدر بن ناصر بن صالح الجبر، ط1، دار ابن الجوزي، ص231.

[20] مكي، (د ت). الإبانة عن معاني القراءات، ص52.

[21] البغا، وآخرون، (1998). الواضح في علوم القرآن، ط2، دمشق-دار الكلم الطيب، ص119.

[22] العنزي، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع. (2002). المقدمات الأساسية في علوم القرآن، مركز البحوث الإسلامية ليدز – بريطانيا، ج1، ص189-190.

[23] الزركشي، (1957). البرهان في علوم القرآن، ج1، ط1، ص211.

[24] ابن الجزري، (د ت)، مصدر سابق. ج1، ص52-53.

[25] شلبي، عبد الفتاح إسماعيل، (د ت). رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم، مكتبة وهبة، ص48.

[26] ابن الجزري، (1999)، مصدر سابق ص19.

[27] أبو عبيد القاسم، (1995). فضائل القرآن، ط1، ص313. ابن صهبان، حفص بن عمر بن عبدالعزيز بن صهبان بن عدي، (1988)، جزء فيه قراءات النبي صلى الله عليه وسلم، تح: حكمت بشير ياسين، ط1، المدينة المنورة-مكتبة الدار.

[28] ابن الجزري، (1999). مصدر سابق. ص19.

[29] ابن تيمية، (1995). مجموع الفتاوى، ج13، ص398-399.

[30] القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، (د ت). الإبانة عن معاني القراءات، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ص53.

[31] ابن الجزري، (1999). مصدر سابق. ص19.

[32] ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، (1994). مَتْنُ «طَيِّبَةِ النَّشْرِ» فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ، دار الهدى، جدة، ط1، ص32.

[33] الزرقاني، (د ت). مصدر سابق، ط3، ج1، ص466.

[34] ابن الجزري، (1999). مصدر سابق، ط1، ص26.



[35] الطبري، (2001). مصدر سابق. ج1، ص149-150.
[36] الطبري، (2001). مصدر سابق. ط1، ج19، ص394.
[37] الطبري، (2001). مصدر سابق. ط1، ج1، ص182.
[38] الطبري، (2001). مصدر سابق. ط1، ج4، ص307.
[39] الطبري، (2001). مصدر سابق. ط1، ج2، ص589.
[40] الطبري، (2001). مصدر سابق. ط1ج2، ص603.
[41] الطبري. (2001). مصدر سابق. ط1، ج7، ص263.
[42] الطبري، (2001). مصدر سابق. ط1، ج2، ص308.
[43] الطبري، (2001). مصدر سابق. ط1، ج1، ص154.
[44] الطبري، (2001). مصدر سابق. ط1، ج11، ص198.
[45] الطبري، 1420هـ، مصدر سابق. ط1، ج1، ص330
[46] الطبري، (2001). مصدر سابق. ط1، ج10، ص181.
[47] الطبري، (2001). مصدر سابق. ط1ج6، ص80.
[48] الطبري، (2001). مصدر سابق. ط1ج12، ص26-27.
[49] الطبري، (2001). مصدر سابق. ط1ج10 ص375.
[50] الطبري، (2001). مصدر سابق. ط1ج12، ص196.
[51] القيسي. (د ت). مصدر سابق، ج1، ص53.
[52] الطبري، (2001). مصدر سابق. ط1، ج3، ض418.
[53] الطبري، (2001). مصدر سابق. ط1ج10، ص181.
[54] الطبري، (2001). مصدر سابق. ط1، ج2، ص389.
[55] الطبري، (2001). مصدر سابق. ط1، ج2، ص60.
[56] الطبري، (2001). مصدر سابق. ط1، ج7، ص463.

المصادر والمراجع:

1- البغا، مصطفى ديب ومحيي الدين ديب مستو. (1998م). الواضح في علوم القرآن. ط2. دمشق: دار الكلم الطيب .



2- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني. (1995م). مجموع الفتاوى الكبرى. السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

3- الجرمي، إبراهيم محمد. (2001م). معجم علوم القرآن. ط1. دمشق: دار القلم.

4- ابن الجزري. شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف. (1999م). منجد المقرئين ومرشد الطالبين. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

5- ـــــــــــــــ. (1994م). مَتْنُ «طَيِّبَةِ النَّشْرِ» فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ. ط1، جدة: دار الهدى .

6- ـــــــــــــــ. (د ت)، النشر في القراءات العشر. المطبعة التجارية الكبرى: تصوير دار الكتاب العلمية.

7- الرومي، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان. (2003م). دراسات في علوم القرآن الكريم. ط12. حقوق الطبع محفوظة للمؤلف.

8- الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني أبو الفيض. (1994م). تاج العروس من جواهر القاموس. ط1. بيروت: دار الفكر.

9- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر. (1957م). البرهان في علوم القرآن. تحقيق:



محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: دار إحياء الكتب العربية.

10- ابن سلاّم، أبو عُبيد القاسم بن عبد الله الهروي البغدادي. (1995م). فضائل القرآن للقاسم بن سلام. ط1، دمشق: دار ابن كثير.

11- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين. (1974م). الإتقان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب: مصر.

12- الشلبي، عبد الفتاح إسماعيل. (د ت). رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم. مكتبة وهبة.

13- أبو شُهبة، محمد بن محمد بن سويلم. (2003م). المدخل لدراسة القرآن الكريم. ط2. مكتبه السنة : القاهرة.

14- الطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر. (2008م). المحرر في علوم القرآن. ط2. مركز الدراسات والمعلومات بمعهد الإمام الشاطبي .

15- عمر، أحمد مختار وآخرون. (1987م). معجم القراءات القرآنية. ط2، مصر: مجمع البحوث الإسلامية.

16- العنزي، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع. (2002م). المقدمات الأساسية في علوم



القرآن. ط1. بريطانيا: مركز البحوث الإسلامية.

17- الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري. (1987م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط4. بيروت: دار العلم للملايين.

18- القضاة، محمد أحمد بن مفلح وآخرون. (2001م). مقدمات في علم القراءات. ط1. دار عمار: عمان.

19- القطان، مناع بن خليل. (2001م). مباحث في علوم القرآن. ط3. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

20- معبد، محمد أحمد محمد. (2005م). نفحات من علوم القرآن. ط2. القاهرة: دار السلام.

21- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي. (1993م). لسان العرب. ط3. بيروت: دار صادر.

22- النبهان، محمد فاروق. (2006م). المدخل إلى علم القرآن الكريم. ط1. حلب: دار عالم القرآن.



